

- جامعة الإسكندرية
- كلية التجارة
- الدراسات العليا

****بحث حول****

**** دراسات الجدوى للمشروعات ****

- إعداد / الباحث /

العام الدراسي 2007 / 2008

**** بحث عن ← (دراسات الجدوى للمشروعات)**

- مقدمة :-

**** - إن إنشاء المشروعات بطريقة عشوائية وغير مخططة ودون دراسة أولية يؤدي إلي انخفاض معدل الدخل القومي .**
وكذلك يعتبر عدم تشغيل المشروعات القائمة بكفاءة بمثابة تبذير للموارد الاقتصادية . وكل هذا يظهر ضرورة تخطيط المشروعات الاستثمارية الجديدة وتقويم المشروعات القائمة .
- ومن ناحية أخرى ، تتصف كثيرا من الدول النامية بارتفاع معدل نمو السكان ، وتنعكس هذه الزيادة علي معدلات نمو الأيدي العاملة والتي تطلب فرصا جديدة للعمل فإذا لم تنشأ مشروعات جديدة كفاء فإن هذا سيضع حدودا علي معدل العمالة الممكن تحقيقه في الدولة ، وبالتالي معدل تخفيض مستوى البطالة ، وبالتالي معدل تحسن مستوى الدخل ، وبالتالي معدل ارتفاع مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع خاصة طبقة محدودي الدخل .

هدف البحث :-

**** التعرف علي كيفية صياغة المشروعات وإعداد دراسات الجدوى خاصة دراسات الجدوى المالية بهدف تحقيق تنبأ جيد بجدوى المشروعات وبغرض المساهمة في تحقيق أهداف المشروع المشروعة ألا وهي تحقيق أعلى عائد ممكن لأصحابه والمساهمة في تدعيم الاقتصاد القومي .**

عناصر البحث :-

- *- ماهو المشروع .**
- *- كيف نختار المشروع المناسب .**
- *- كيفية إجراء الدراسة الأولية للمشروع.**
- *- كيفية إجراء دراسة جدوى مالية للمشروع.**
- *- استعراض لأهم المقاييس المستخدمة لتقدير الربحية .**
- *- تطبيق لإجراء دراسة جدوى مالية علي حالة عملية .**

******* أخيرا تعليق الباحث*******

*- ماهو المشروع ؟:-

- يعرف المشروع علي أنه أصغر وحدة اقتصادية يمكن تخطيطها وتحليلها وتنفيذها وتشغيلها بطريقة مستقلة عن الوحدات الاقتصادية الأخرى بحيث إذا نقص احد أجزاءه توقف المشروع عن العمل .

- ويقصد بصياغة المشروعات الجديدة جميع الأعمال المتعلقة بالمشروع من وقت التفكير فيه إلي وقت تشغيله وتشتمل تلك الصياغة على عدة مراحل هي. (مرحلة التعرف علي المشروع -، مرحلة الدراسة الأولية -، مرحلة الدراسة الفنية -، مرحلة تقدير الربحية -، مرحلة التنفيذ والتابعة) .

*- كيف نختار المشروع :-

- في هذه المرحلة يمكن بيان مدي الحاجة إلي المشروع وتظهر الحاجة إلي المشروع من أحد مصادر ثلاثة هي (العرض ** ، الطلب **، جوانب الربط بين المشروعات القائمة) وفيما يلي توضيح مبسط لهذه المصادر أو الجوانب .

(أ)- جانب العرض :- ونعني بالعرض هنا هو عرض عوامل الإنتاج أو التشغيل للمشروع من حيث توافر العمالة اللازمة والآلات والمعدات والتكنولوجيا اللازم وموقع المشروع المناسب والتكلفة المبدئية لتشغيل المشروع فأن مدي توافر عرض عناصر الإنتاج له تأثيره علي جدوى المشروع.

(ب) - جانب الطلب :- وقد يستدل علي إمكانية إقامة مشروع جدي من واقع بيانات الطلب علي السلع المختلفة ومدي المعروض منها في السوق ومصادر هذا الطلب إما أن تكون للاستهلاك المحلي أو لأغراض التصدير فإذا كان إنتاج المشروع سيخصص للاستهلاك المحلي فعادة يكون إنتاجه من طبيعة السلع التي تحل محل الواردات ويمكن معرفة حجم الطلب عليها من بيانات التجارة الخارجية والتي تصدرها مصلحة الجمارك أو عن طريق البنك المركزي وقد يكون استهلاك السلع محليا وهي السلع التي لا يمكن استيرادها إما لارتفاع نفقات النقل بالنسبة إلي قيمة السلعة أو لم يكن عليها طلب قبل ذلك .

- وقد يكون منتجات المشروع بغرض تصديرها أي أنها سلع تزيد من حجم الصادرات وفي هذه الحالة يجب أن تكون للدولة ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة حتى يكون لها قدرة تنافسية في السوق الدولي وكذلك يجب أن يكون عليها طلب من الدول الأخرى.

(ج) جانب الربط linkage effects * :- يكون لكثير من المشروعات آثار علي الجوانب الأخرى في الاقتصاد القومي . ويطلق علي هذه الآثار أسم علاقات الربط . ،

وقد يكون هذا الربط للأمام forward أو إلي الخلف Backward .

ويقصد بالربط للأمام أن المنتجات النهائية لمشروع معين قد تصلح كمستلزمات إنتاج لمشروع آخر فإذا تم إنشاء المشروع الأول فقد يمكننا من التعرف علي فرصة إنشاء مشروع آخر نتيجة لقيام المشروع الأول مثال ذلك إنشاء مشروع لتربية الأبقار قد يتبعه تفكير في مشروعات منتجات ألبان .

ومن الناحية الأخرى قد ينشأ هذا الربط إلي الخلف بمعنى أن إنشاء مشروع معين قد يعتمد في فترة ماعلي مستلزمات إنتاج مستوردة ومن ثم ينشأ التفكير في إقامة مشروع معين يمد المشروع المقام فعلا بهذه المواد الخام مثل إنشاء مصنع ملابس يحفز علي إنشاء مصنع للغزل والنسيج.

*- كيفية إجراء الدراسة الأولية للمشروع.

تشتمل هذه المرحلة علي الآتي .

- أولاً:- البحث في القوانين والسياسات الاقتصادية للدولة وهل هي تسمح بقيام المشروع المزمع أم لا وماهي معدلات الضريبة علي المشروعات المثيلة وهل هناك إعفاءات ضريبية وماهو المتاح من عناصر الإنتاج اللازمة للمشروع وهل هناك عجز في عنصر أو أكثر وإذا كان هناك عجز فهل توجد إعفاءات جمركية علي وارداته.

- ثانياً:- عند التحقق من ملائمة الظروف المشار إليها يتم إجراء اللازمة الآتية:-

- دراسة الجدوى الاقتصادية - دراسة الجدوى المالية - دراسة الجدوى البيئية
- دراسة الجدوى التسويقية - دراسة الجدوى القانونية - تحليل حساسية المشروع
(ماذا لو)

- دراسة الجدوى الفنية - دراسة الجدوى التنظيمية - أساليب تسوية القروض
وتجدر الإشارة إلى أنه هناك مكاتب لإجراء الدراسات السابق كلا في مجاله وتخصصه أي أنه هذه الدراسات لا يقوم بها شخص واحد .

*- كيفية إجراء دراسات الجدوى المالية:- ←← (جوهر البحث)

- وهي مرحلة تقدير الربحية للمشروع.

ولتقدير ربحية المشروع تستخدم العديد من المقاييس سوف نعرض لها في بحثنا هذا .

حيث الربح هو الفرق بين النفقات والإيرادات ومن الطبيعي أن مقدار ما يتحمله المشروع من تكاليف خلال حياته لايقوم بسداده دفعة واحدة ولكنها تتوزع عبر السنين وقد تكون هذه التكاليف استثمارية أو مصاريف تشغيل أو صيانة الخ- الخ .

ومن الناحية الأخرى فإن العائد الذي سيحصل عليه أصحاب المشروع لا يحل دفعة واحدة في أغلب الأحيان ولكي يتم مقارنة التكاليف بالإيرادات يجب أن يتم قياسها بصورة موحدة ولكن يتم إجراء ذلك عن طريق رسملة Capitalization النفقات والإيرادات ويلاحظ أن التقويم التجاري (المحاسبي) للمشروع يقوم علي أساس استخدام الأسعار السائدة في السوق .

- ومن أهم المقاييس المستخدمة لتقدير الربحية مايلي .

تنقسم مقاييس تقدير الربحية للمشروعات إلي نوعين هما .

1- مقاييس أو نماذج لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود .

2- مقاييس أو نماذج تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود .

أولاً:- مقاييس أو نماذج لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود .

نموذج فترة الاسترداد :- حيث يهتم صاحب المشروع بطول الفترة الزمنية التي سيسترد فيها قيمة أصول المشروع التي أنفقها وهذا ما يطلق عليه فترة الاسترداد.

وفيها يتم تجميع التدفقات النقدية الداخلة خلال حياة المشروع حتى نصل إلي السنة التي فيها يسترد صاحب المشروع ما أنفقه ورقم هذه السنة (مثلا السنة الخامسة) تكون هي فترة الاسترداد (خمس سنوات) .

نموذج معدل العائد المحاسبي :- حيث يرتبط العائد المحاسبي بمقياس الأداة التي تستخدم في تقييم الربحية علي أساس صافي الدخل المحاسبي كمعيار مضمون .

وفي هذا النموذج يتم قسمة متوسط الزيادة السنوية في صافي الدخل علي الاستثمار المبدئي متوسط الزيادة في صافي الدخل السنوي

أي أن معدل العائد المحاسبي=

متوسط الاستثمار المبدئي

ويعاب على نموذجي فترة الاسترداد ، و معدل العائد المحاسبي أنهما يتجاهلان القيمة الزمنية للنقود بمعنى أنهما يساويان بين كل جنيه إيراد في السنة الأولى و وكل جنيه إيراد في السنة الخامسة مثلا وكذلك يساويان بين كل جنيه مصروف في السنة الأولى و وكل جنيه مصروف وهو ما يعتبر محل نقاش .

ثانيا:- مقاييس أو نماذج تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود .
أولا :- نموذج صافي القيمة الحالية .

- يعبر نموذج صافي القيمة الحالية عن الفرق بين التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة باستخدام معدل خصم محدد مسبقا أي أن الاستثمار سوف يحقق معدل عائد داخلي مساوي للمعدل الأدنى المحدد مسبقا إذا كان موجبا بمعنى أن التدفقات النقدية الداخلة المخصومة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة المخصومة .

خطوات تطبيق هذا النموذج

- 1- تحديد سعر الخصم - والذي قد يكون معدل تكلفة الأموال أو الحد الأدنى للعائد الذي ترغب الشركة في تحقيقه علي الاستثمار .
 - 2- تحديد مقدار أو توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المقدرة .
 - 3- يتم حساب القيمة الحالية لكلا من التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة .
 - 4- تجميع القيمة الحالية لكل التدفقات النقدية الداخلة (+) والتدفقات النقدية الخارجة (-) .
- *- وفي حالة وجود أكثر من بديل يتم اختيار البديل الذي يحقق أكبر صافي قيمة حالية موجبة.

ثانيا:- نموذج معدل المنفعة إلي التكلفة :-

- يعبر هذا النموذج عن العلاقة بين المنافع المخصومة المترتبة علي استثمار معين والتكاليف المخصومة المترتبة علي هذا الاستثمار .
وتشمل المنافع التدفقات النقدية الداخلة سواء كانت في شكل إيرادات أو في شكل وفورات في التكاليف . ، وتشمل التكاليف جميع التدفقات النقدية الخارجة اللازمة للاستثمار المبدئي .

وبدلاً من تحديد صافي القيمة الحالية يتم تحديد معدل المنافع المخصومة (وفترات التكاليف)
وإذا كان هذا المعدل = واحد صحيح أو أقل أذن نرفض المشروع .
لأن هذا الناتج يعني أنه لن يحقق المشروع إيرادات تساوي تكلفته بمعنى أن
التدفق النقدي الداخل \geq التكلفة . \leftarrow يتم رفض المشروع
وإذا كان هذا المعدل \leq التكلفة . $\leftarrow\leftarrow$ يتم قبول المشروع

ثانياً :- نموذج معدل العائد الداخلي .

- معدل العائد الداخلي \leftarrow معدل الخصم الذي يحقق التساوي بين الاستثمار المبدئي والتدفقات
النقدية الداخلة . - أو بمعنى آخر \leftarrow هو سعر الفائدة الذي يمكن للمنشأة أن تدفعه أو الذي
يمكن دفعه علي الأموال المستثمرة في المشروع دون تحقيق خسائر نقدية ويلاحظ أنه في ظل
هذا النموذج يكون معلوم الاستثمار المبدئي والتدفقات النقدية المستقبلية وسنوات الحياة
المقدرة وتتمثل المشكلة في تحديد معدل العائد.
ويتم تحديد معدل العائد من خلال قسمة الاستثمار المبدئي على التدفق النقدي السنوي الداخل
والناتج يتم البحث عنه في جدول القيمة الحالية تحت أي معدل .
وهذا المعدل يكون هو معدل العائد الداخلي .

****تطبيقات عملية****

التطبيق الأول :- وفيه سوف نتعرض لنموذج متقدم يتم فيه تطوير نموذج فترة الاسترداد لكي
تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.
- نموذج فترة الاسترداد علي أساس التدفقات النقدية المخصومة .

مثال:- فيما يلي البيانات الخاصة بمشروعين هما س، ص والذي يتطلب كلا منهم استثمارات مبدئية مقدارها 20000 جنيه . وكانت التدفقات النقدية الصافية الداخلة المقدرة لكلا المشروعين كما يلي .

السنة المشروع	1	2	3	4	5	6	7	8
س	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
ص	7500	8500	10000	12000	14000			

ويبلغ معدل العائد المتوقع 15% ومعامل القيمة الحالية لكل سنة كالآتي .

السنة	1	2	3	4	5	6	7
المعامل	,8696	,7561	,6575	,5718	,4972	,4323	,3759

المطلوب :- تحديد أي المشروعين نختار علي أساس نموذج فترة الاسترداد علي أساس التدفقات المخصومة .
الحل

أولاً:- تقييم المشروع س علي أساس فترة الاسترداد مع التدفقات النقدية المخصومة.

السنوات	التدفقات لنقدية	معامل الخصم	القيمة الحالية
1	5000 ×	,8696 =	4348
2	5000 ×	,7561 =	3785
3	5000 ×	,6575 =	3288
4	5000 ×	,5718 =	2859
5	5000 ×	,4972 =	2486
6	5000 ×	,4323 =	2162
7	2851 ×	,3759 =	1072

ملاحظات علي جدول الحل السابق.

بجمع عمود القيم الحالية.

إجمالي المبلغ المسترد من قيمة الاستثمار المبدئي حتى نهاية السنة السادسة هو = 18928

إذن ف السنة السابعة المبلغ المتبقي لاسترداد مبلغ الاستثمار المبدئي بالكامل

= 20000 - 18928 = 1072 ← بقسمة هذا الناتج علي معامل القيمة الحالية للسنة السابعة

= 1072 = 2851 ← وهو لمبلغ المتبقي من الاستثمار المبدئي

,3759

وتكون الفترة اللازمة لاسترداد قيمة الاستثمار المبدئي هي كما يلي.

المبلغ المطلوب استرداده = 2851 = 57 سنة تقريبا

التدفق النقدي السنوي

5000

إذن فترة الاسترداد = 6 + 57 = 6.57 سنة تقريبا .

ثانياً:- تقييم المشروع ص علي أساس فترة الاسترداد مع التدفقات النقدية المخصومة

السنوات	التدفقات لنقدية	معامل الخصم	القيمة الحالية
1	7500 ×	,8696 =	6525
2	8500 ×	,7561 =	6426
3	10000 ×	,6575 =	6575
4	828 ×	,5718 =	474

ملاحظات
الرابعة إلي

للوصول إلي الاستثمار المبدئي.

إذن التدفقات الأصلية المطلوبة في السنة الرابعة = 474 = 828 جنيه .

,5718

إذن الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الاستثمار في السنة الرابعة = 828 = 0.07

12000

إذن فترة الاسترداد = 3 + 0.07 = 3.07 سنة تقريبا .

وبالتالي يعتبر المشروع الثاني ص أفضل حيث $6.57 > 3.07$.

التطبيق الثاني :- نموذج معدل المنفعة إلي التكلفة .

مثال :- يبلغ الاستثمار المبدئي لأحدي المشروعات 100000 جنيه ويقدر العمر الأقتصادي

للمشروع بسنتين يتحقق خلالها منافع نقدية 65000 جنيه و، 77000 جنيه ويحتسب الإهلاك

علي أساس القسط الثابت لأغراض الضريبة التي يبلغ سعرها 20% ومعدل الخصم 12%

ومعامل القيمة الحالية للسنة الأولى 0.8929 وللسنة الثانية 0.7972

المطلوب :- تحديد معدل المنفعة / التكلفة وما إذا كان يمكن قبول المشروع أم لا ؟

الحل

** - طالما هناك ضرائب (تدفق نقدي خارج) إذن لابد من حسابها أولاً .

السنة الثانية	السنة الأولى	بيان
77000	65000	*- المنافع (الإيرادات أو وفرات التكلفة أو التدفق النقدي الداخل)
(50000)	(50000)	الإهلاك الثابت يطرح = 100000 ÷ 2 سنة = 50000/سنة
27000	15000	= صافي الربح

20%	20%	معدل الضريبة	×
5400	3000	مقدار الضريبة	=
إذن يتم حساب صافي التدفقات النقدية كما يلي			
77000	65000	*- المنافع (الإيرادات أو وفرات التكلفة أو التدفق النقدي الداخل)	
(5400)	(3000)	مقدار الضريبة	- يطرح
71600	62000	التدفقات النقدية الداخلة بعد الضريبة	=
0.7972	0.8929	معامل الخصم	×
57080	55360	القيمة الحالية	=

إذن القيمة الحالية للتدفقات الداخلة = 55360 + 57080 = 113440 جنيته

إذن معدل المنفعة / التكلفة = $\frac{113440}{100000} = 1.013$ تقريبا

إذن يمكن قبول هذا المشروع لأن المنافع < التكاليف بمقدار = $1 - 1.013 = 0.013$

تعليق الباحث

هذا ولا بد من الأخذ في الاعتبار المخاطر الاستثمارية للمشروعات مثل التغيرات السريعة في مجالات تكنولوجية الإنتاج والعولمة والمنافسة الشديدة خاصة من الكيانات الكبيرة مثل الشركات متعددة الجنسيات وقوانين واتفاقيات منظمة التجارة الحرة والتي غالبا ما تكون في صالح الدول الكبيرة. ** ولكن علينا أن نجتهد ونأخذ بالأسباب والاهتمام بعمل دراسات جدوى دقيقة للمشروعات الجديدة وأخري لتطوير المشروعات القائمة من خلال المتخصصين وأهل الخبرة واسعي لكي نكون من أهل الجودة أصحاب الإنتاج المميز لأن الآن ومع ظهور العولمة أصبحت الأسعار تتحدد في السوق وانحصرت الميزة التنافسية في مدي القدرة علي إدارة الجودة وإدارة التكلفة فعلياً أن نجتهد ولكل مجتهد نصيب .

** - وأخيرا ندعو الله أن يذكرنا ما نسينا وأن يعلمنا ما جهلنا .

سبحانك الله وبحمدك سبحان اله العظيم .

الباحث / أيمن مصطفى ابراهيم